ولم يخطر بباله ان يرد رئيس الوفد المفاوض، د. حيدر عبدالشافي، بأن وفده لن يعقد أي لقاء مع مسؤولين اسرائيليين في ظل الاجواء السياسية السائدة، في وقت وصفت الناطقة بلسان الوفد د. حنان عشراوي، دعوة رابين بأنها «محاولة لارضاء الفلسطينيين، ومناورة للتهرّب من الاعتراف بـ م.ت.ف.» (**القدس العربي**، ١٩٩٢/١٢/٢٩). وفي مواجهة ذلك، حاول رابين التقليل من أهمية التهديد الفلسطيني، وصرّح في مقابلة متلفزة «ان مقاطعة الفلسطينيين للمفاوضات، التي كان يفترض أن تنهي الجولة الثنائية الثامنة، لا تقلقني. ان الوفد الفلسطيني قاطع المفاوضات من قبل». وتوقع رابين تبدّل الموقف الفلسطيني بعد تسلّم الرئيس الاميركي الجديد، بيل كلينتون، مهامه في البيت الابيض (**الحياة**، ١٩٩٢/١٢/١٩). لكن المواقف بقيت على حالها حتى بعد مجيء كلينتون، ولم يستوعب رابين درس الابعاد.

ثالثاً: التقدير الخاطىء لمستوى وحجم رد الفعل الدولي والذي بلغ ذروته في الاجماع على رفض الابعاد كاجراء غير شرعي يتعارض مع القوانين الدولية واتفاقية جنيف الرابعة؛ والتنادي لعقد مجلس الامن الدولي والنظر في اتخاذ اجراءات عقابية محتملة لاجبار اسرائيل على تنفيذ القرار ٧٩٩.

واجهت حكومة رابين الاخطاء الثلاثة بتمسّكها بقرارها، وحاولت، في الوقت عينه، البحث في مقايضات ومساومات جانبية تنتهي الى حل جزئي لمشكلة المبعدين، يقوم على عودتهم على مراحل في إطار الفترة الزمنية التي حدّدها قرار الابعاد. فقد راجت، في القدس، شائعات تحدثت عن لقاءات أُجريت بين رئيس لجنة التوجيه في الوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، وشخصيات فلسطينية أخرى مع مسؤولين اسرائيليين، تمّ، في خلالها، تبادل مقترحات دعت اسرائيل الى اعادة المبعدين والتوقف عن المطاردات والملاحقات وبقية الاعمال التي تقوم بها «الوحدات الخاصة» (المستعربين)، والامتناع عن ممارسة العقوبات الجماعية. وفي المقابل، يعلن الفلسطينيون التزامهم الصريح بالتوقف عن ممارسة النشاطات المسلّحة، أي استخدام الاسلحة النارية. ولم تشمل المقترحات أشكال التمرّد المدني للانتفاضة. ويعلنون، كذلك، عن استعدادهم لتطبيق الحكم الذاتي في مناطقهم في خلال ستة شهور (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٢٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٣/١/٢٤). غير انه لم يجر أي تأكيد لهذه الشائعات وما تضمّنته من مقترحات.

وفي السياق عينه، كشفت مصادر فلسطينية في القدس عن احتمال ان يقترح المفاوضون الفلسطينيون على الادارة الاميركية تنظيم عودة المبعدين على أساس إقرار اسرائيل وموافقتها على قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، على ان يتمّ تنفيذه على مراحل. لكن حنان عشراوي، نفت ما أوردته هذه المصادر، ووصفته بأنه «عار عن الصحة»، مؤكدة ان «موقفنا هو اعادة المبعدين الى ديارهم قبل استئناف المفاوضات السياسية». وقالت ان هذا الموقف ينسجم مع قرار المجلس الثوري لـ «فتح». وكان المجلس أيّد تثبيت الموقف الداعي الى عدم العودة الى المفاوضات قبل عودة المبعدين الى وطنهم (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٢٠).

لا للثنائية التاسعة

وهكذا ازدادت شكوك الفلسطينيين حول امكان استئناف مفاوضات الجولة الثنائية المقبلة المقررة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٩٣. وكانت مختلف الشخصيات الفلسطينية حاولت ايجاد وسيلة ما لمتابعة الجهود السلمية، غير ان ضغط الشارع الفلسطيني كان أكبر من أية جهود، ولم يكن ليسمح باستمرار السؤال القلق والمتردد حول المشاركة في الجولة المقبلة او مقاطعتها طالما لم يتم التوصل الى حل مرض ومقبول لمشكلة المبعدين (داود كتّاب، «ضغط على القيادة»، **ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩٣/١/٢٢).

وتزايدت ضغوط المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في أعقاب تصريحات أدلى بها مستشار الرئيس الفلسطيني، د. نبيل شعث، ألمحت الى امكان الفصل بين المحادثات الثنائية ومسألة المبعدين، ممّا اضطر عشراوي الى الاعلان عن رفض أي مشاركة في الجولة الثنائية المقررة قبل ان يتمّ حل مشكلة المبعدين (**المصدر نفسه**). وذهب عضو الوفد المفاوض، د. غسان الخطيب، الى